مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي

اللواء أ. د. محمد الأمين البشرى

١. مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي

مقدمة

الأمـن كلمـة بحجـم كتاب لا يملـه القـارئ، وهي كلمة تقـترن بحياة الإنسان وسعادته وراحته النفسية. الأمن هو أغلى ما يتمناه ويسعى الإنسان إلى توفـيره كما تسـعى كافة الكائنـات الحية، كل بنهجه وآلياتـه وقدراته التي وهبهـا له المولى عزَّ وجلَّ. بدون الأمن قد لا تكون الحياة، أو قد تكون الحياة حياة خوف وقلق وعدم استقرار.

ورغـم أهميـة كلمـة الأمـن وحلاوتهـا ومفهومهـا الواسـع، لا نجد في مجتمعاتنا العربية من يعمل على ترسيخ معانيها وبيان أهميتها وأسبابها ومدى حاجتنـا لهـا، الأمر الذي جعـل كل فرد يُعنى بالأمـن في نطاقه المحدود دون اهتمام وإدراك بشمولية الأمن.

يعتقد البعض أن الأمن وظيفة حكومية ومسـؤولية أجهزة رسمية تقوم بتنفيـذ قوانين مقيدة لحريات الأفـراد. ويُلقي البعض كل اللوم على الأجهزة الأمنيـة، كلـما حدث إخلال بالأمـن، أو تضرر فرد من إجـراء قانوني اتخذته الأجهـزة الأمنيـة. وعلى العكس يلـزم الناس الصمت طالمـا أنعم الله عليهم بالأمـن والطمأنينة والسـكينة، بفضل جهود سـهرت عليهـا أجهزة الأمن. ولا نـبرئ بهذا القول الأجهزة الأمنية ومؤسسـاتها العلميـة من قصورها في نـشر الوعي الأمني بين المواطنين، بل نحملها مسـؤولية الانفراد بالعمليات الأمنيـة واحتكارهـا الثقافة الأمنية وانطوائها على نفسـها وعزلة مؤسسـاتها العلمية عن المجتمع المدني.

تبذل الأجهزة الأمنية في الدول العربية جهوداً علمية مقدرة من بحوث ودراسات ومؤتمرات علمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية يشهدها ويشارك فيها خبراء ومفكرون من مختلف أنحاء العالم. وفي مخرجات تلك الأنشطة نجد أدبيات تكفي لتوعية المجتمعات العربية كافة. ولكن تظل تلك الأنشطة معزولة وقاصرة على عدد محدود من أعضاء الأجهزة الأمنية، ناهيك عن أعضاء المجتمع المدني الواجب استهدافه بتلك الأنشطة في المقام الأول[1].

لماذا تعقد اللقاءات العلمية الأمنية والمؤتمرات والمعارض الأمنية داخل المنشآت الأمنية؟ لماذا يقتصر التعليم الأمني على من يعملون في الأجهزة الأمنية؟ هل المعرفة الأمنية والثقافة سر من أسرار تلك الأجهزة أم هي ملك للمجتمع بأكمله؟ تساؤلات لا تجد الإجابة ولا يحرص أفراد المجتمع على طرحها.

كما أن الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي يطرح تساؤلات جوهرية عن مفهوم الأمن وعلاقة الأجهزة الأمنية العربية بالمجتمعات

---

(١) من الأنشطة العلمية التي تنظمها وترعاها أجهزة الشرطة والأمن ومؤسساتها الأكاديمية نشير هنا إلى أمثلة منها :

- الندوات واللقاءات العلمية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم ضمن خطط سنوية معتمدة من مجلس وزراء الداخلية العرب.
- معرض ومؤتمر الأمن والسلامة الذي تنظمه وزارة الداخلية في دولة الامارات العربية المتحدة كل عامين ابتداءً من عام ٢٠٠٣م.
- الاجتماعات الدورية التي تنظمها الأمانه العامة لمجلس وزراء الداخلية ضمن خطط عملها السنوي.
- الاجتماعات واللقاءات التي تنظمها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

المدنية العربية. لماذا لم تنجح الأجهزة الأمنية في تغيير صورتها التي ترسخت في الأذهان منذ عهود الاستعمار؟ هل الأجهزة الأمنية العربية حريصة على تحقيق الشراكة مع المجتمعات المدنية، أم هي ساعية إلى الاحتكار المهني والعزلة؟ تلك التساؤلات وغيرها من الأسئلة المتفرعة عنها، يصعب علينا الإجابة عليها في بحث من الأبحاث المحدودة التي تناقشها ندوة علمية. إنها تساؤلات تتطلب مؤتمرات قومية ودراسات ميدانية واسعة ومقابلات مع جهات أمنية وأخرى أكاديمية بجانب مناقشات مفتوحة يشارك فيها عامة الناس يهدف قياس الهوة بين المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية. ومع ذلك نحاول من خلال هذا البحث التمهيد للدراسات والبحوث المنشودة بالتركيز على أهمية الأمن القومي ودور مؤسسات المجتمع فيه كعمود فقري للأمن بمفهومه الشامل.

موضوع البحث

العلاقات العامة والتوجيه المعنوي وجهود جسر الهوة بين أجهزة الأمن والجمهور من الموضوعات التي ألفها رجال الأمن في الدول العربية كعناوين للبحوث والدراسات وكمسميات لوحدات إدارية متخصصة في الهياكل التنظيمية لأجهزة الشرطة والأمن في جميع الدول العربية. ومن الغريب أن أجهزة الشرطة والأمن في الدول العربية تنفرد بمثل هذه المسميات التي لا نجدها في كثير من الدول المتقدمة ومع الاهتمام الذي تحظى به العلاقات العامة والتوعية الأمنية في أجهزة الشرطة والأمن العربية نلحظ تراجعاً واضحاً في طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني، كما يشهد ضعفاً في الوعي العام بمفاهيم الأمن القومي، ليس بين عامة الناس فحسب، بل هنالك قطاع كبير من رجال الأمن ليس لديهم الوعي الأمني الشامل الذي يفي بتحقيق الأمن القومي الوطني أو الإقليمي أو العربي.

ومن جهة أخرى، ورغم ما يردده المثقفون العرب من إشارات لمؤسسات المجتمع المدني، لا نجد على الواقع مؤسسات فاعلة للمجتمع المدني أو دوراً واضحاً لمؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة في كثير من الدول العربية. إن مجرد وجود مؤسسات للمجتمع المدني لها أطر وآليات منظمة يُعد دعماً للأمن القومي، وسنداً للجهاز الحكومي ولسياسات الدولة. في كثير من الحالات نشهد المجتمعات العربية تقف موقف المتفرج من اعتداءات ومؤامرات تحاك ضد دولها وأجهزتها الرسمية، الأمر الذي يُعد ضاراً بمصالح الأمن القومي الوطني والعربي. إن التكامل والتعاضد بين الدولة وأجهزتها الأمنية من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى هو جوهر الأمن القومي ومصدر قوتها. وعلى العكس تنهار مقومات الأمن القومي متى تم العزل أو الفصل بين الجهاز الحكومي للدولة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يحدث دائماً بسبب الدور السلبي لبعض مؤسسات المجتمع المدني التي تحاول تقليد نهج المؤسسات الأجنبية التي تخدم المصالح الأمنية لدولها خارج الحدود.

من هنا يأتي موضوع هذا البحث لمعالجة ثلاث قضايا هي:

- مفهوم الأمن القومي.
- مؤسسات المجتمع المدني في سياق الأمن.
- تطبيقات الأمن المجتمعي.

أهداف البحث

بمعالجة القضايا أعلاه ومناقشة التساؤلات الشائكة المطروحة يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ـ العمل على تحديد معالم ورؤى الأمن القومي العربي وبيان مهدداته.

٢ ـ ترسيخ مفهوم الأمن القومي العربي بأبعاده الجديدة.

٣ ـالتعريف بمؤسسات المجتمع المدني وأطره وآليات عمله.

٤ ـ دراسة موضوع مؤسسات المجتمع المدني في منظومة الأمن القومي العربي.

٥ ـ التعريف بالتجارب الناجحة لمؤسسات المجتمع المدني وتطبيقاتها التي تعزز الأمن القومي.

تقسيم البحث

يتكون هذا البحث من هذا الجزء التمهيدي الذي يتناول موضوع البحث وأهدافه وفصل ثان يتناول مؤسسات المجتمع المدني في سياق الأمن القومي. ويتفرع هذا الفصل إلى مباحث خمسة هي:

١ ـ تعريف الأمن القومي.

٢ ـ مفهوم الأمن في الإسلام.

٣ ـ أهداف ومهددات الأمن القومي العربي.

٤ ـ مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي.

٥ ـ تطبيقات الأمن المجتمعي.

ويختم البحث ببعض الملاحظات والتوصيات التي ترمي إلى تعزيز مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية وتفعيل شراكتها في تحقيق مصالح الأمن القومي العربي.

١ .٢ مؤسسات المجتمع المدني في سياق الأمن القومي

١ .٢ .١ تعريف الأمن القومي

يشكل الأمن العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان وغيره من الكائنات الحية. ويعتبر محور السعادة والراحة النفسية والطمأنينة. لقد ظل الإنسان منذ أقدم العصور يضع الأمن نصب عينيه، يبحث عنه بشتى الوسائل، يهتدي به وينقاد له. يتأثر به ويؤثر عليه دفاعاً عن النفس وتأميناً للبقاء. عرف الإنسان الأمن كوسيلة وغاية في كل مكان وعلى مر العصور والأزمان، وسوف يظل أمله ومبتغاه إلى الأبد[١].

لكلمة الأمن في اللغة العربية معان متعددة، فهي تعني نغيض الخوف، وتعني سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار والرفاهية. فالأمن حالة نفسية تختلف من شخص لآخر وفق الحاجات والطموحات الدنيوية. بينما يعني الأمن لدى البعض الأخر عدم الانشغال بالدنيا والزهد في الحياة والعمل الصالح، طلباً لرضا المولى عزَّ وجلَّ ومغفرته في الآخرة.

اختلف الكتاب حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه. وقد تعددت المسميات المستخدمة في هذا الميدان مثل الأمن القومي أو الأمن الوطني (National Security) الأمن العام (Public Security) الأمن الجماعي (Collective Security) الأمن المشترك (Common Security) الأمن الإقليمي (Regional Security) ومع تفاقم المشكلات المؤثرة

(١) محمد الأمين البشرى، الأمن العربي ـ المقومات والمعوقات الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠م، ص ١٦

على سلامة الإنسان وممتلكاته ظهرت عبارات الأمن التخصصي مثل الأمن الصناعي (Industrial Security) الأمن الغذائي، الأمن الثقافي، والأمن البيئي....ألخ.

ومن التعاريف السائدة للأمن نورد ما يلي:

١ ـ الأمن: هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري، والتوافق مع الغير، والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة، حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي[١].

٢ ـ الأمن: هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف[٢].

٣ ـ الأمن: مجموعة من الإجراءات التربوية والوقائية والعقابية، التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة [٣].

---

(١) محمد عبدالكريم نافع الأمن القومي. القاهرة : دار الشعب للنشر والطباعة، ١٩٧٢ ص ٣٧

(٢) عبدالمنعم المنشاط « الأمم المتحدة ومفهوم الأمن » مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٤ سنة ١٩٨٦ م، القاهرة: دار الأهرام ١٩٨٦م.

(٣) علي بن فايز الجحني «المفهوم الأمني في الاسلام» مجلة الأمن. العدد الثاني ١٩٨٩م، وزارة الداخلية المملكة العربية السعودية.

٤ ـ الأمـن: هـو الحالة التي تتوفـر حين لا يقع في البـلاد إخلال بالنظام العـام، سـواء في صـورة جرائم يعاقـب عليها القانـون أو في صورة نشـاط خطـر يدعو إلى اتخاذ التدابـير الوقائية والأمنيـة والاجتماعية حتـى يمنـع النشـاط الخطـر مـن أن يترجـم نفسـه إلى جريمـة من الجرائم[١].

٥ ـ الأمـن الوطنـي: هـو المقـدرة في المحافظة على الأمة، وعـلى كرامتها وأراضيها، واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودسـتورها من أي اعتداء خارجـي[٢].

٦ ـ الأمـن القومـي: هو قدرة الدولة عـلى حماية قيمهـا الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها [٣].

٧ ـ الأمـن القومـي: هـو مـا تقوم بـه الدولة أو مجموعـة الدول التـي يضمها نظـام جماعي واحد من إجـراءات في حدود طاقتهـا، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية[٤].

وبمقتضى هـذه التعريفات التقليدية، اقتصر مفهـوم الأمن القومي على الاسـتراتيجية العسـكرية للدولة. إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وليس هو القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وليس هو النشاط

(٢) حسين محمد علي. المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة. القاهرة : مكتبة الأنجلو أصرية، ١٩٧٦م، ص ٨١.

(3) Harold Brown. Thinking about National Security. N.Y. Millan 1983

(٤) محمد نصر مهنا. الأمن القومي العربي في عالم متغير. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ١٩٩٦م.

(٥) روبرت ماكنمارا جوهر الأمن. ترجمة يرنس شاهين. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م، ص ٤٧ .

العسكري وإن كان يشمله، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمـن الكبرى فالقوة العسـكرية يمكن أن تسـاعد في توفـير النظام والأمن والقانون ولكن لا يتحقق ذلك إلا بقدر يتناسـب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة من القانون والنظام في المجتمع.

يلاحـظ مـن التعريفـات السـابقة أن البعـض ينظـر إلى مفهـوم الأمـن القومـي من الزاوية العسـكرية باعتبـار أن القوة العسـكرية للدولة هي مرآة أمنهـا القومـي، وينظـر البعض الأخر إلى مفهـوم الأمن القومي مـن الزاوية الاقتصاديـة والاجتماعيـة باعتبـار أن القـوة الاقتصاديـة هـي صـمام الأمـن ووسـيلة البناء العسـكري والتنميـة الداخلية، بينما هنالك فئـة ثالثة تنظر إلى مفهـوم الأمن القومي بشـمولية تجمع بـين المفهوم العسـكري والاقتصادي والاجتماعـي والسـياسي[1]. في تقديـر أن التعريفـات المشـار إليهـا أعلاه قد تجاوزهـا الزمـن، وربـما لم تعد تعني ما كانـت تعنيه قبل عقديـن من الزمان. القـوة العسـكرية أثبتـت أنها عاجـزة عن تحقيـق الأمن. وقد شـهدنا خلال السـنوات القليلة الماضية كيف أن القوى العسكرية العظمى في العالم مجتمعة عجزت عن تحقيق الأمن والاسـتقرار في كثـير من أنحاء العالم. بل أصبحت القوة العسكرية بكامل عدتها وعتادها. تطارد مجموعات صغيرة من المارقين عـلى القانون وتنفق المليـارات من الدولارات دون أن توفـر أمنا. بل تذهب تلك القوة العسـكرية أبعد من ذلـك لتصبح مصدر خوف للآمنين بضرباتها الجويـة العشـوائية وبمداهماتها الليلية هنا وهناك. نود بهـذا القول التأكيد أن القوة العسكرية لم تعد عنصراً من عناصر تعريف الأمن القومي، ليس بسبب

---

(١) محمد رضا فودة. الاستراتيجية والأمن القومي. القاهرة : المكتب العربي للمعارف ١٩٩٥م، ص ١٨.

فشلها في القضاء على ظاهرة إرهابية محدودة القدرات، بل لوجود قوى نووية بعضها معلنة ومعروفة وبعضها غير معروفة مما جعل القوى النووية العظمى عاجزة عن الردع لأسباب عديدة.

إذاً، في العالم اليوم القوة العسكرية المزودة بأحدث الأسلحة والتقنيات العالية، وبلغ الإنسان من العلم والتكنولوجيا ما بلغ به الكواكب النائية وحقق من وراء ذلك معجزات في الأرض والفضاء وفي أعماق البحار. ومع كل ذلك يعيش إنسان اليوم في خوف دائم وفي حالة إرهاب حقيقية من أسلحة الدمار الشامل، من الأمراض الفتاكة، من الجوع ومن الأزمات الاقتصادية التي تسبب فيها دعاة القوة العسكرية. الأمن الحقيقي يكمن من المجتمع وللمجتمع.

١ .٢ .٢ مفهوم الأمن في الإسلام

إن الأمن في الإسلام تعبير عن سنة إلهية في تحقيق حالة يستشعر من خلالها أن مصادر القلق والاضطراب لا وجود لها إلا في درجاتها الدنيا وهي المصادر التي يمكن معها توقع مكروه في الزمن الآتي. وهذا المفهوم المبسط للأمن يتضمن عناصر متكاملة هي:

أولاً: إن الأمن تعبير عن سنة إلهية من حيث أنه لا يخرج عن سنن الله في خلقه وفي تدبيره للكون والحياة.

ثانياً: إن الأمن في الإسلام حالة شعورية، إذ لا قيمة له إن لم يوجد الإحساس به.

ثالثاً: إن طبيعة الأمن كإحساس أو شعور تستلزم الكائنات الحية.

رابعاً: إن الأمن لكونه حالة شعورية هو اطمئنان إلى عدم حدوث مكروه في الزمن الآتي أياً كان مصدر وشكل المكروه.

خامساً: إن الأمن إذا كان لا ينفصل عن الزمان فإنه لا ينفصل أيضاً عن المكان.

ينادي الإسلام بالتكافل الاجتماعي الذي يعتبر من لوازم الأخوة وهو شعور الجميع بمسؤولية بعضهم عن بعض، وأن كل واحد منهم متحمل لتبعات أخيه ومحمول على أخيه يسأل عن غيره كما يسأل عن نفسه. والتكافل الاجتماعي في الإسلام له مبدآن أحدهما مادي والآخر معنوي. يتحقق المبدأ المادي بمد يد المساعدة إلى المحتاج وإغاثة المستغيث وإعانة المكروب وتأمين الخائف والمساهمة الفعلية في إقامة المصالح.

أما المبدأ المعنوي فيتمثل في تحقيق العدل والمساواة ورفع الظلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فرض عين على ولي الأمر وفرض كفاية على بقية الأفراد في المجتمع وهو كذلك تعاون على فعل الخير وعلى مقاومة المنكر ولم يتوقف الإسلام عند هذه الحدود بل رسم المبادئ السامية التي تنظم علاقة الإنسان بمن حوله من الناس كعلاقة الجار بجاره وعلاقة الأبوين بأفراد الأسرة وذلك على أسس وثوابت مستقرة وكاملة لا يتطرق إليها الشك لكونها منزلة من الخالق العالم ببواطن الأمور. ثم تطرق التشريع الإسلامي إلى النهي عن الغش في المعاملات والخديعة وشهادة الزور، وخيانة الأمانة والنميمة والرشاوى وغيرها بحيث حرص الإسلام على صيانة الضروريات اللازمة لكيان المجتمع وهي الدين والعقل والنفس والنسل والمال وذلك بحسن تربية المسلم وتقرير العقوبات الرادعة لتكون موانع وقائية قبل الفعل وزواجر بعده حتى يستقر الأمن في المجتمع[1].

---

(١) محمد أبو زهرة. الجريمة والعقاب. الجزء الأول. القاهرة : دار الفكر ١٩٧٦م، ص ٢٨ـ١٠٠.

الأمن في المفهوم الإسلامي يتسم بالشمولية والتكامل في جميع مقوماته التي تركز على إزالة أسباب الخوف ودوافع الجريمة، وبناء المجتمع المعافى الذي تنمو فيه عناصر الخير ويسوده الوئام. لقد وفرت تعاليم الدين الإسلامي العلاج الشافي لجميع مشكلات العصر المتجددة والتي تهدد المجتمعات الآن، وذلك قبل أن تظهر تلك المشكلات وأسبابها.

قدم العلماء والفقهاء شرحاً كافياً وبياناً شاملاً للنهج الواجب اتباعه لتحقيق أهداف الأمن على الأسس الإسلامية الصحيحة، إلا أن الأمر الذي ظل موضع جدال وغموض هو ما يتصل بالأمن القومي أو الأمن الوطني من زاوية المهددات الخارجية ومبادئ العلاقات الخارجية للدول الإسلامية، حتى أصبحت تلك العلاقات محكومة باجتهادات سياسية غير مستقرة تتحكم فيها المتغيرات الدولية هنا وهناك فنجد في الدول الإسلامية سياسات تدعو إلى التشدد والغلو في التعامل مع غير المسلمين، وسياسات أخرى تميل إلى التسامح والتعامل مع غير المسلمين وفقاً للمصالح المشتركة. لذا ظهرت في الآونة الأخيرة إشكاليات حول قضايا الدعوة والجهاد والموالاة والإرهاب كقضايا مثيرة للجدل وفاتحة للصراعات الفكرية بين الإسلام والغرب كثغرة في الأمن القومي للدول العربية والإسلامية. ويتجه هذا الصراع إلى إثارة غير المسلمين ضد الدول الإسلامية الشيء الذي وضع تلك الدول موضع الحظر الأمني بإجراءات الاحتواء والحصار الاقتصادي والغزو الثقافي واستهداف الهوية الإسلامية [1].

المسؤولية هنا تقع على عاتق علماء المسلمين في التعاون على تفسير النصوص المنزلة واستخلاص المبادئ المتفق عليها بإجماع تام ينير الطريق

(١) محمد الأمين البشرى. الأمن العربي، مرجع سابق.

أمـام القيادات السياسـية. إن التعامل الأمني الخارجي للدول الإسـلامية في حاجـة إلى وقفـة فقهيـة وعقلانية لواقـع التعامل الدولي المعـاصر، وذلك أن التعامـل الخارجي أصبـح محاطاً في ظل هيمنـة الأعراف والتقاليـد القانونية الوضعيـة[٢] بدائـرة مـن المحظـورات وعلى سـبيل المثـال، التحـرك لنصرة المسـتضعفين يصطـدم بمبـدأ عـدم التدخـل في الشـؤون الداخليـة للدول. والتحرك لنشر الدعوة الإسلامية يصطدم برايات حقوق الإنسان، والتحرك للمرابطـة وإعداد القوة يصطدم بأنـه إرهاب وعنف. كل ذلك في تقديرنا في حاجة إلى وقفات فقهية جادة من علماء المسلمين، لاستخلاص أفكار وصيغ مستحدثة تصلح لهذا الزمان الخطير.

١ .٢ .٣ أهداف الأمن القومي العربي ومهدداته

يختلـف المثقفون العـرب، وقادة الفكـر الأمني في الـدول العربية حول مهددات الأمن القومي. ويُعزى الخلاف حول المهددات لغياب الاتفاق حول الأهداف الأمنية المشتركة وتطلعات الدول والأفكار السياسية المختلفة التي يعتنقها الحكام والقيادات السياسية في كل دولة عربية، وفق مصالحها المحلية الخاصـة، التي قـد تتقاطع أحيانـاً فيما بين الـدول العربية. إلا أننـا كمهتمين بالأمـن العربي، وانطلاقاً مـن إدراكنا للمتغيرات الدوليـة وأسرارها الأمنية نبتعـد عن الخلافات الداخلية باعتبارها خلافات شـكلية، سرعان ما تذوب وتندثر عند الملمات والمخاطر الجسام. ونستند في رؤيتنا لمفهوم الأمن القومي العربي ومهدداته على الشرعية العربية القائمة على ميثاق جامعة الدول العربية رغم ما يشوبها من قصور. ويمكننا استخلاص أهداف الأمن القومي العربي

(١) مصطفى محمود منجود. الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الاسلام. القاهرة : المعهد العالمي للفكر الاسلامي. ١٩٦٦م.

ومهدداته من المواثيق والثوابت والإعلانات والقرارات الصادرة عن جامعة الدولة العربية ومجالسها المتخصصة على النحو التالي:

١ ـ أهداف الأمن القومي العربي وهي:

١ ـ المحافظة على الأراضي العربية بحدودها الدولية المعترف بها.

٢ ـ المحافظة على الدين الإسلامي.

٣ ـ احترام سيادة الدول العربية.

٤ ـ الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدولي.

٥ ـ الحد من انتشار الأسلحة النووية.

٦ ـ حماية البيئة.

٧ ـ تحقيق الأمن المائي.

٨ ـ تحقيق الأمن الغذائي.

٩ ـ الجاهزية لمواجهة الكوارث.

١٠ ـ التنمية الشاملة.

١١ ـ التكامل الاقتصادي العربي.

١٢ ـ المحافظة على الثقافة والهوية العربية.

ويمكننا قراءة هذه الأهداف الأمنية في نصوص ميثاق الجامعة العربية الصادر في ٢٢ آذار ١٩٤٥م، على النحو التالي[١]:

---

(١) راجع ميثاق جامعة الدول العربية.

١ ـ مبدأ التساوي في السيادة بين الدول الأعضاء، وتظهر هذه المساواة في أكثر من بند من بنود الميثاق التي تنص على التمثيل بالتساوي في مجلس الجامعة ولجانها وعلى أن يكون لكل دولة صوت واحد، وحق كل دوله في رئاسة الجامعة ومؤتمراتها.

٢ ـ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، إذ نصت المادة الثانية من ميثاق الجامعة على احترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وأن تتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

٣ ـ مبدأ منع الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات العربية، إذ حرمت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر.

٤ ـ مبدأ المساعدة المتبادلة، إذ نصت المادة السادسة على التدابير اللازمة لدفع العدوان الواقع على دولة عضو في الجامعة أو التهديد به.

وجاءت الأهداف الأمنية العربية المشتركة مجملة في الاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٣م والذي يجري تطويرها سنوياً وهي كما يلي [١]:

١ ـ تحقيق التكامل الأمني العربي تبعاً لوحدة الأمن العربي بهدى من الشريعة الإسلامية، ذلك لأن الأمن الداخلي والخارجي لكل دولة

(١) مجلس وزراء الداخلية العرب. الاستراتيجية الأمنية العربية : الدورة الثانية بغداد: مجلس وزراء الداخلية العرب ١٩٨٣م.

عربيـة مرتبط بالأمن العربي الجماعي، وأن الإخلال بالأمن الداخلي في أي دولـة منها، تتعدى آثاره بالضرورة إلى الإخلال باسـتقرارها السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي وقدرتها العسـكرية، مما يؤثر بالتـالي عـلى محصلة القـوة الذاتية للأمـة العربية وعـلى جهودها من أجل التحرير والتنمية والرخاء ومجابهة التهديدات التي تواجهها.

٢ ـ مكافحـة الجريمـة بكل أشـكالها وصورهـا القديمة والمسـتحدثة في المجتمع العربي، وتطهيره من مختلف أنواع الانحرافات السلوكية.

٣ ـ الحفـاظ على أمن الوطـن العربي، وحمايته من المحـاولات العدوانية للإرهاب والتخريب الموجهة من الداخل والخارج.

٤ ـ الحفـاظ عـلى أمـن المؤسسـات والهيئـات والمرافق العامـة في الوطن العربي، وحمايتها من محاولات العدوان على سلامتها.

٥ ـ الحفـاظ على أمن الفرد في الوطن العربي، وضمان سـلامة شـخصيته وحريته وحقوقه وممتلكاته.

٦ ـ معالجة مشكلات الأقليات الدينية والعرقية.

٧ ـ تأمين الحدود الدولية مع الدول الأجنبية.

٨ ـ حماية المياه الإقليمية والخلجان والممرات العربية.

٩ ـ تأمين سلامة مصادر المياه.

١٠ ـ تأمين الثروات الطبيعية العربية بمختلف أنواعها.

١١ ـ الحفاظ على البيئة.

١٢ ـ الحفـاظ عـلى الأجواء العربيـة وأعماق أراضيها وبحارها وحسـن استغلالها.

١٣ ـ الحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية.

١٤ ـ الحفاظ على العنصر العربي وتنميته.

١٥ ـ الحفاظ على الشباب العربي وربطه بالتقاليد العربية وحسن تنشئته.

١٦ ـ حماية المصالح العربية خارج الوطن العربي.

١٧ ـ بناء قدرات أمنية عسكرية ومدنية لحماية أمن الوطن العربي الداخلي والخارجي.

٢ ـ وبناءً على ذلك يكون من المهددات المحتملة للأمن القومي العربي ما يلي:

١ ـ المحاولات الأجنبية لاغتصاب الأراضي العربية.

٢ ـ المحاولات الأجنبية الرامية إلى الاعتداء والسيطرة على البحار والخلجان العربية كالبحر الأحمر، الخليج العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط، وجعلها مياهاً دولية مفتوحة تجوب فيها السفن الحربية والغواصات المحملة بالرؤوس النووية وناقلات النفايات السامة.

٣ـ التهديد بالسيطرة على مصادر المياه العربية ومنابعها في هضاب أثيوبيا وتركيا والبحيرات العظمى في وسط إفريقيا وإسرائيل.

٤ـ الإضرار بالبيئة العربية عن طريق تلويث الأجواء ودفن النفايات السامة في الأراضي العربية.

٥ـ الإضرار بالاقتصاد العربي عن طريق التلاعب في أسواق المال والنفط الخام والمواد الغذائية والمصنوعات وفرض الضرائب والنظم الحمائية في الأسواق الأجنبية.

٦ ـ إلحاق الضرر بالثروات العربية الطبيعية باستغلالها أو تخريبها.

٧ ـ الإضرار بالمصالح العربية خارج المنطقة العربية بمضايقة العرب وحرمانهم من حرية التنقل والعمل وتطوير الاستثمارات العربية في الخارج [١].

٨ ـ تصدير العقائد والأفكار الفاسدة إلى البلدان العربية.

٩ ـ اختراق أجهزة الأمن العربية من قبل المخابرات العالمية بقصد التحكم السياسي، والسيطرة المعلوماتية.

١٠ ـ احتكار العلوم والتقانة العالية.

١١ ـ تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وترويجها وسط الشباب العربي.

١٢ ـ نقل الجريمة المنظمة إلى المنطقة العربية.

١٣ ـ تهريب الأسلحة والمواد الخطرة وتقنيات الجريمة.

١٤ ـ محاولات العولمة وطمس الهوية الثقافية[٢].

٣ ـ إدراك المتغيرات الأمنية

ظهرت بوادر المتغير الأمني في أواخر القرن العشرين واكتملت مشاهده في الأول من القرن الحادي والعشرين. فما هو المتغير الأمني الذي ينبغي إدراكه واستيعاب أبعاده لتصحيح وترشيد السلوكيات الأمنية للأفراد

---

(١) سيد شوربجي عبدالمولى. المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٢م، ص ١٤٢.

(٢) محمد الأمين البشرى، الأمن الوطني العربي، مرجع سابق.

والجماعات بما يحقق الأمن الوطني أولاً: والأمن القومي أو الإقليمي ثانياً.

كانت المنظومة الأمنية التقليدية قوامها مصالح أمنية متفاوتة ومتدرجة على النحو التالي:

- أمن الفرد.
- أمن الأسرة.
- أمن المجتمع.
- الأمن الوطني.
- الأمن الإقليمي.
- الأمن الدولي.

غير أن إنسان القرن الحادي والعشرين لم يعد محكوماً بتلك الفواصل والأطر الأمنية المحدودة بمعايير التقارب الوجداني أو الجغرافي، بفضل التقارب والتداخل الذي أحدثته التقنيات العالية للمعلومات والاتصالات فيما عرف بالصدمة السايبرية Cyber Shock.

لقد نقلت التقنيات الحديثة المتمثلة في نظم المعلومات والاتصالات وشبكات الانترنت العلاقات الإنسانية من حدودها الضيقة إلى مرحلة التكامل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مما جعل المصالح الأمنية بلا حدود تقيدها أو معايير تحكمها. اكتمل التواصل المباشر بين الأفراد في بيئة واقعية Virtual Enuironment تحكمها مصالح أمنية مشتركة. هذا المتغير الأمني بسيط في الشكل ولكن مضامينه واسعة وحرجة[1]. من هنا تأتي أهمية

(1) Japanese self defence forees, analatical annual remrt. tokyo : Goverment publications , 2008,p.122

إدراك هـذا المتغير الأمني والتعامل معه حتى لا تمتد آثاره السـالبة إلى ثوابت الأمم والشعوب ومعتقداتهم. المتغير الأمني الذي نشير إليه ليس حدثاً عابراً ولم يأت بشكل عشوائي، بل هنالك فلسفة وبرامج ورؤى تعهد بها مفكرون ومنظرون لغايات يدركونها تماماً.

إن الجهـود التطويرية المبذولـة في المجتمعات النامية والاندماج في البيئة العالميـة للتقنيـات والمعلومـات دون إدراك أو رؤى محسـوبة، قد لا تكون في مصلحة الأمن القومي في المستقبل القريب [١].

المجتمعـات العربية وغيرهـا من المجتمعات النامية أفلحت على سـبيل المثـال في إحـداث نقلة في معاملاتهـا الإدارية والمالية من الأسـلوب اليدوي إلى الأسـلوب التقنـي القائـم عـلى برامـج ونظـم Hard ware لا تملك تلك المجتمعـات صناعاتها ولا تملك القدرة عـلى تأمينها متى تعارضت مصالحها مع مصالح الأمن القومي للدول التي تحتكر صناعة التقنيات العالية.

١ .٢ .٤ مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي

ثقافة المجتمع المدني

حظيت المكتبات الأجنبية، والأوروبية منها على وجه الخصوص بأدبيات المجتمـع المـدني منذ القرن السـابع عشر. وقد أسـهم في إثراء تلـك المكتبات أعمال كبار المفكرين والفلاسفة، أمثال «هيقل»، «بلاتو»، «أرسطو» و «لوك» وسـار على دربهم المفكرون المحدثون أمثال «بنجامـين باربر»، «دانيال بل»، «شارلس تايلور»، «توكفيل»، «الموند»، «فوكوياماً» وغيرهم[٢].

(1) Center for civil society www.lse.ac.uk

(1) Alagappa Muthiah , civil society and political changes in Asia stanford : stanford university , 2004,pp.44-50 .

من أسماء المفكرين الذين أسهموا في أبحاث ودراسات المجتمع المدني يتضح لنا أن مفهوم المجتمع المدني كمحور لتطور الأمم مر بمراحل خمس هي:

١ ـ مرحلة ما قبل التاريخ الحديث Pre-modern history

٢ ـ مرحلة التاريخ الحديث Modern history

٣ ـ مرحلة ما بعد التاريخ الحديث Post ـ modern history

٤ ـ مرحلة الديمقراطية Democracy era

٥ ـ مرحلة العولمة Globalization era

مرت دراسات المفكرين حول المجتمع المدني خلال القرون الخمسة المنصرمة بصراعات فكرية حول مفهوم المجتمع المدني ومدى علاقته بالدولة ونظم الحكم وأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصراعات الثقافية والمصالح الخاصة بالجماعات والأفراد. ارتبط مفهوم المجتمع المدني كثيراً بالعلاقة بين السلطة السياسية والأفراد وحرياتهم.

في العصر الكلاسيكي أو ما قبل التاريخ الحديث Pre- modern history كان مفهوم المجتمع المدني يعني المجتمع الجيد good society الذي لا يختلف عن الدولة. وعموماً كانت عبارة المجتمع المدني تطلق على الرابطة السياسية التي تحكم الصراعات الاجتماعية بتطبيق القوانين[1] ساد هذا المفهوم حتى صدور اتفاقية فستفاليا لسنة ١٦٤٨م Treaty of Westphalia التي أنجبت نظام الدولة الحديثة.

---

(1) Edwardw,Michael. civil society. cambridge; polity press , 2004 ,p,162 .

في التاريخ الحديث اتجه المفكرون إلى إدخال تعديلات جوهرية في مفهوم المجتمع المدني، بإبراز الحرية والمصلحة الفردية «هيقل» على سبيل المثال ـ حاول تعديل عبارة المجتمع المدني civil society إلى مجتمع المدنيين civilian society باعتبار أن المجتمع المدني يحتوي على تناقضات وصراعات بين القوى.

وضع «هيقل» الدولة كأعلى سلطة أخلاقية في الحياة وحملها مسؤولية تصحيح أخطاء المجتمع المدني. وجاء «توكفيل» Alexis de Tocqueville مستنداً على منظور «هيقل» ليميز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، الأمر الذي تطور في اتجاهات مختلفة في مرحلة ما بعد التاريخ الحديث Post ـ modern history في صراعات بين الدولة والمجتمع المدني من جهة والنظم الرأسمالية والنظم الاشتراكية من جهة أخرى حتى تبلورت مفاهيم «توكفيل» حول المجتمع المدني في شكل ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية[1]. وقد اكتملت صورة المجتمع المدني في القرن العشرين في كتابات «الموند» Gabriel Almond «فيربا» Sidny Verba التي عَرَّفت أهمية دور الثقافة السياسية في الديمقراطية، إذ أن العنصر السياسي للمنظمات الطوعية يعزز وعي المجتمع المدني وحسن أداء العملية الديمقراطية. وهكذا أخذ مفهوم المجتمع المدني طريقه إلى أعماق الفكر السياسي والديمقراطية الليبرالية لتكون لمؤسسات المجتمع المدني قوة غير عادية في التوجيهات السياسية دون أن ينتخبها أحد، مما جعلها ترتبط ارتباطاً قوياً بالقومية والوطنية كعنصر خفي من عناصر الأمن القومي له انعكاسات سالبة وموجبه.

---

(1) Zaleski , pawel. Tocqueville on Civilian Society : Romantic Vision of the Dichotomic Structure of social Reality oxfor of : James Cuwey, 1999,p.73

بهذه القوة والسحر السياسي الذي اكتسبته مؤسسات المجتمع المدني انتقل مفهومها في عصر العولمة إلى آفاق جديدة، تأخذ موقعها كجهة ناقدة ومعارضة للعولمة، تدعو إلى الحمائية ضد العولمة. ومع ذلك امتدت مؤسسات المجتمع المدني عبر الحدود الدولية وبسطت نفوذها في مختلف انحاء العالم من خلال المنظمات الطوعية التي لا حدود لها، خاصة وهي مدعومة من عدة جهات حكومية واستخباراتية ومصادر أخرى مجهولة أو مشبوهة، إلا أنها في مجملها تعمل وفق مناهج متقاربة، وهنا تكمن علاقتها غير المعلنة بالأمن القومي ومصالح الدول تقف خلفها.

١ .٢ .٥ ما المقصود بالمجتمع المدني

انتشر استخدام عبارة المجتمع المدني وسط الكتاب والمثقفين العرب بشكل واضح خلال الأعوام القليلة الماضية. وربما كان ذلك دون ادراك سليم لمفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وجذوره التاريخية ومدى ملاءمة طروحاته للبيئة السياسية والاجتماعية، مما قد ينعكس سلباً على مقومات الأمن القومي العربي، مالم تُوضع تلك المفاهيم في إطارها القانوني السليم. لذا يتعين علينا بداية أن نُقَّوم مفهوم المجتمع المدني والعمل على بلورة رؤى مؤسساته بالقدر الذي يتلاءم مع خصوصية السياسات الوطنية للدول العربية. إذاً، ما المقصود بالمجتمع المدني Civil Society وما هي مؤسساته وما هي آليات عمل تلك المؤسسات.

يُعرف المجتمع المدني بأنه جملة«المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها، أغراض سياسية كالمشاركة في صنع

القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن المصالح المشتركه لأعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية». وبالتالي، يمكن القول بأن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية الجمعيات الثقافية والاجتماعية.

ويُعرَّف البعض المجتمع المدني بأنه «مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة..... أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة انسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والادارة السليمة للتنوع والاختلاف»[1].

أما تعريف مركز المجتمع المدني في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية The London School of Economics Center for civil Society فقد توسع في بيان عناصر ومقومات المجتمع المدني على النحو التالي:

---

(1) Pollock , Graham. « Civil Soaety Theory and Evro- Nationalism « , Studies in social political Thought. 2001 (4 – march) P. 55.

«المجتمع المدني يشير إلى ميدان عمل طوعي وفق مصالح وأغراض وقيم مشتركة. نظرياً يكون لهذا العمل الطوعي مؤسسات شكلية بعيداً عن الدولة، الأسرة أو السوق، غير أنه في الواقع العملي يتداخل مع مؤسسات الدولة، والأسرة والسوق في عمليات معقدة. المجتمع المدني يحتوي على مجموعة من المساحات والممثلين والأشكال التنظيمية تختلف في مقوماتها. المجتمعات المدنية تحتوي على منظمات خيرية، منظمات غير حكومية للتنمية، مجموعات اجتماعية، منظمات مهنية، اتحادات مهنية، حركات اجتماعية، روابط رجال الأعمال ونقابات المحامين.

Civil society refers to the arena of uncoerced collective action around shared intersts, purposes and values. In theory , its institutional forms are distinct from those of the state , family and market , though in practice , the boundaries between state , civil society , family and market are often complex , blurred and negotiated. Civil society commonly embraces a diversity of spaces , actors and institutional forms , varying in their degree of formality , autonomy and power. Civil societies are often populated by organizations such as registered charities, development non ـ governmental organizatations , community groups , womens organizations , faith ـ based organizatations, professional associations , trade unions , self ـ help groups , social movements , business associations , coalitions and advocacy groups.

١ .٣ تطبيقات الأمن المجتمعي

الأمـن المجتمعي هو ناتج الشراكة في تحمل المسـؤولية الأمنية بين جميع أفـراد المجتمـع وأجهـزة الدولة المختلفـة. ومفهوم الأمـن المجتمعي مفهوم قديـم عرفه الانسـان منذ أن بـدأ العيـش في الجماعة، وقد بُعث هـذا المفهوم مجـدداً في العـصر الحديـث، فيما يُعـرف بنظـام الشرطـة المجتمعيـة، العدالة المجتمعية والنظام العام المجتمعي. وقد جرى تطبيق هذه المفاهيم في كثير من دول العـالم وكما تم تطبيقها في بعض الـدول العربية التي حققت فيها نجاحاً ملحوظاً.

وبعـد أن كانت الشراكة في تحمل المسـؤوليات الأمنيـة محدودة في نطاق الأعمال الشرطية المحلية، توسـع هـذا المفهوم ليمتد إلى وظائف نظام العدالة الجنائيـة حتى أصبحت للمجتمعات المحلية مجالسـها القضائية الخاصة التي تقـوم بفض المنازعـات وحل المشـكلات المحلية والفصل بـين الأطراف في الجرائـم البسـيطة عـن طريق التسـويات والتعويضـات الماليـة والصلح بين الأطراف[1] ومساعدة الضحايا.

وهنـا يظهـر دور مؤسسـات المجتمع المـدني كرافد منظم لقيـادة الأمن المجتمعي والاسهام في تطبيقاته بما يتوافر لديها من امكانات ووسائل الاتصال الجماهيري. ويلعـب الأمن المجتمعي دوراً رائد متى أعلنت الأجهزة الأمنية عن مهددات للأمن القومي تتمثل في ظاهرة اجتماعية أو بيئية من التطبيقات الناجحة لمؤسسات المجتمع المدني نورد نموذجاً عربياً وآخر أجنبياً.

---

(١) محمد الأمين البشرى، من نظام العدالة الجنائية إلى العدالة الجنائية المجتمعية، أبوظبي. الفجر : ٢٠٠٨م، ص ص ١٦٨ـ١٩٠.

١ .٣ .١ أنموذج من التطبيقات العربية

العمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات الحديث:

تمكنت دولة الامارات العربية المتحدة من بناء تجربة اتحادية رائدة على الصعيد العربي. ولم يكن لهذه التجربة الاتحادية الفريدة أن تحقق النجاح لولا توافر العديد من الظروف الموضوعية والذاتية التي مكنتها من الاستمرار والانتقال من طور التجزئة إلى الوحدة، ومن طور الانغلاق إلى الانفتاح الحضاري، ومن طور التخلف إلى الازدهار والنمو والاستقرار السياسي والأمني. ويرتبط هذا الاستقرار والأمن الاجتماعي الذي تحقق للامارات أشد الارتباط ببروز المؤسسات السياسية والاجتماعية، التي تأتي في مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني، ومن بينها الجمعيات الخيرية والانسانية [١].

وقد عملت دولة الامارات العربية المتحدة على تطوير البنية التحتية والمرافق العامة، وعملت على تقديم العديد من الخدمات المتنوعة في مختلف المجالات، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاسكان وتحسين أوضاع المرأة بالاضافة إلى تقديم المساعدات وخدمات الرعاية الاجتماعية للمحتاجين من أبناء المجتمع.

وتعكس أرقام تطور خدمات الرعاية الاجتماعية حقيقتين جوهريتين تدلان على مستوى تطور التنمية في دولة الامارات: ترتبط الحقيقة الأولى بالتناقص المستمر في عدد حالات طلب المساعدة من الدولة. وترتبط الحقيقة الثانية بزيادة المخصصات المادية لحالات الاعانات التي تقدم إلى المحتاجين،

---

(١) طلعت ابراهيم لطفي، العمل الخيري والانساني في دولة الامارات العربية المتحدة. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٤م.

حيث تزايدت المبالغ المالية المخصصة للإعانات التي تقدم إلى المحتاجين، حيث تزايدت المبالغ المخصصة للإعانات من ٢,٥٤ مليون درهم عام ١٩٩٦م إلى ٤,٦٣٦ مليون درهم عام ٢٠٠١م. وتصرف المساعدات الاجتماعية على إحدى عشرة فئة من فئات مجتمع الإمارات تتمثل في حالات: الشيخوخة، العنوسة، الترمل والطلاق والهجران والزوجات غير المواطنات، واليتيم والعجز الصحي، والعجز المادي، والطلبة المتزوجين، وأسر المسجونين، بالاضافة إلى بعض الحالات الاستثنائية الأخرى. ومن الواضح أن معدلات الانفاق على بنود المساعدات الاجتماعية للمحتاجين تتزايد باطراد، كما أن بنود الانفاق نفسها تغطي مجالات عديدة.

ونظراً لأن العمل الخيري والانساني في دولة الامارات العربية المتحدة يتم عادة من خلال المؤسسات الخيرية والانسانية. لقد سمحت دولة الامارات بقيام الجمعيات الخيرية ودعمتها وأمدتها بالميزانيات المالية المناسبة، مما أدى إلى ظهور بعض الجمعيات الخيرية في مختلف الامارات، وتتعدد أنشطة هذه الجمعيات لصالح كثير من الجماعات وفئات المجتمع مثل: الأسرة، والشباب، والنساء، وكبار السن، والمعاقين، والأيتام. كما ظهرت بعض الجمعيات التطوعية الخيرية التي تعبر عن المجتمع المدني، فهي قريبة منه، وتحاول استكشاف حاجاته، ثم تحاول القيام بالأنشطة التي تتولى إشباع هذه الحاجات والتي من خلالها يسعى المجتمع المدني إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات في تحقيق التقدم والتطور.

ونجد أن القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١م ينظم عمل الجمعيات ذات النفع العام في دولة الامارات العربية المتحدة. وقد تزايد عدد الجمعيات ذات النفع العام في دولة

الامـارات حتى بلغ ١٠٧ جمعيات مشـهرة عـام ٢٠٠٠ م وبلغ عددها ١١٢ جمعية مشهرة عام ٢٠٠١.

وبعـد صـدور القانون الاتحادي في شـأن الجمعيـات ذات النفـع العام شـهدت هذه الجمعيـات تطوراً ملحوظاً من حيث تم إشـهار ١٠٣ جمعيات خلال الفترة ١٩٧٤ـ١٩٩٨م، وذلك كما يتضح من التالي:

فئات الجمعيات ذات النفع العام وعددها في دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠٠٠م

فئات الجمعيات ذات النفع العام	عدد الجمعيات
الجمعيات الدينية	٣
الجمعيات النسائية	٩
الجمعيات المهنية	١٦
جمعيات الفنون الشعبية	٢٩
جمعيات ثقافية وخدمات عامة	١٥
جمعيات الخدمات الإنسانية (وتشمل الجمعيات الخيرية)	١١
جمعيات المسارح	٩
جمعيات الجاليات	١٥
الجملة	١٠٧

وتجـدر الإشـارة إلى أن الأعمال الخيرية والإنسـانية التي تقـوم بها حالياً الجمعيـات السـالفة الذكر تفوق تلك الأعـمال التي تمت الإشـارة إليها، كما أن الجمعيـات الخيريـة والانسـانية الـواردة في الجدول تمثل فقـط الجمعيات المشهرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولا تمثل جميع الجمعيات

الموجـودة في دولة الامارات، إذ أن هناك بعض المؤسسـات والهيئات الخيرية الأخرى التي تشـهر من قبل الدولة بل أشـهرت من قبل الحكومات المحلية، ويأتي في مقدمتها مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية التـي أعلن عن إنشـائها في أبوظبـي عام ١٩٩٢م. ونجـد أن الهدف الرئيسي لهذه المؤسسـة هو القيـام بأعمال الخير والبر والاحسـان والنفـع العام داخل الدولة وخارجها. كما أن هناك هيئتين خيريتين نشـيطتين، إلا أنهما مشـهرتان من قبـل الحكومات المحلية الهيئة الأولى هي هيئـة الأعمال الخيرية في عجمان التـي تأسسـت في عام ١٩٨٤م. وقـد حددت هذه الهيئة أهدافـاً لها تتمثل في تطويـر المجتمعات وتنميتها عن طريق تحسـين أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، والاسهام في إغاثة المجتمعات المتضررة من جراء الكـوارث الطبيعيـة والنكبـات الاجتماعية، وتقديم المسـاعدات والخدمات الانسانية للأيتام وتحسين أحوالهم الصحية والاجتماعية. ولهذه الهيئة مكاتب في ٢٣ دولـة موزعـة في مختلف أرجاء العـالم. والهيئة الثانية المشـهرة من قبل الحكومـة المحليـة، هـي جمعية الشـارقة الخيرية التـي بدأت تمارس أنشـطتها بأسـلوب هيئـة الأعمال الخيرية في عجـمان. وفي عـام ١٩٩٣م، تقدمت هيئة الامـارات الأهليـة للتكافل العربي في دبي بطلب لإشـهارها مـن قبل وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية. وتمارس هذه الهيئة أعمالها الخيرية والانسـانية، وتمتاز بتوجهها القومي وسعيها نحو دعم الأمن العربي.

هكـذا حققنا مؤسسـات المجتمع المـدني المتمثلة في منظـمات وجمعيات النفـع العـام بدعم ومسـاندة من الدول الاسـهام في تحقيق كثـير من أهداف الأمن القومي العربي بأسلوب نموذجي فريد.

١ .٣ .٢ أنموذج من التطبيقات الأجنبية

المواجهة اليابانية لجرائم السايبر

عبارة «سايبر هانزاي تايساكو» باللغة اليابانية تعني استراتيجية مكافحة جرائم السايبر، وهي عبارة يألفها الزائر لليابان في هذه الأيام. إنها عبارة على كل لسان وفي كل مكان. فمنذ أن تطأ أقدامك أحد المطارات الدولية في أوساكا، هانيده أو ناريتا، تجد أمامك عبارة «سايبر هانزاي تايساكو » والتي تصحبك في القطارات والباصات والفنادق والمحلات التجارية. يتضاعف ظهور العبارة كلما اقتربت من مؤسسات التعليم، مدارس الأطفال، الشركات الكبرى، المؤسسات المالية، المصانع والأماكن العامة كالمستشفيات والمجمعات السكنية.

العبارة تفرض نفسها بقوة لأنها مصحوبة بالصور الناطقة والرسومات المتحركة ولقطات متنوعة للشخصيات المؤثرة خاصة شخصيات الأفلام والألعاب الكترونية اليابانية المنتشرة في العالم ووسط الأطفال، وهي تترجم مخاطر جرائم السايبر cybercrime وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد والتجارة الالكترونية وأمن الأسر والأطفال. فمن يقف وراء هذا الجهد الاعلامي التوعوي الكبير؟

منذ توقيع اليابان على الاتفاقية الدولية لمكافحة جرائم السايبر In-ternational Convention on cybercrime في عام ٢٠٠٧م، أدركت الشرطة اليابانية خطورة جرائم السايبر وبادرت في تنفيذ بنود الاتفاقية بانشاء (٤٨) إدارة لمكافحة جرائم السايبر في جميع محافظات اليابان والعاصمة طوكيو، وذلك بالتعاون مع الشركات والمصانع والمؤسسات المالية الكبرى، التي زودت الشرطة بالمال وأفضل مالديها من خبراء تقنيات

المعلومات والاتصالات، الذين قامت الشرطة بتأهيلهم شرطياً للقيام بتنفيذ «سايبر هانزاي تايساكو» استراتيجية مكافحة جرائم السايبر. فما هي تلك الاستراتيجية وكيف يجري تنفيذها؟ وما مردودها؟

تتكون استراتيجية الشرطة اليابانية لمكافحة جرائم السايبر بايجاز من برامج متخصصة تعالج المجالات العشرة التالية:

١ ـ حسن استخدام برامج مكافحة الفيروسات الغازية عبر البريد الالكتروني.

٢ ـ تحديث برامج التشغيل الأساسية.

٣ـ التحكم على كلمات السر Password

٤ـ التحكم على البيانات الشخصية.

٥ ـ التجارة الالكترونية.

٦ ـ الدخول غير المشروع.

٧ ـ المعاملات المصرفية.

٨ ـ الأمن الصناعي.

٩ ـ الانترنت والطفل.

١٠ ـ الصور الفاضحة.

تقوم إدارات شرطة مكافحة جرائم السايبر بتنفيذ الاستراتيجية، كل في دائرة اختصاصها ولكن بتنسيق وتعاون مع الإدارات الأخرى وتحت إشراف الإدارة المركزية الموجودة في رئاسة الشرطة اليابانية القومية N.P.A وتتكون أنشطة هذه الإدارات من الآتي:

١ ـ نقاط الشرطة السايبر Cyber police stations

٢ ـ دوريات الشرطة السايبر Cyber police patrol

٣ ـ فرق أمن السايبر (مباحث) Cyber security units

٤ ـ فرق التحقيق في جرائم السايبر، ولها عدة تخصصات ومختبرات للأدلة الجنائية الرقمية Computer forensics

٥ ـ خبراء التحقيق التقني القضائي cyber forensic investigators.

٦ ـ فرق التوعية والوقاية.

وهذه الأخيرة هي التي تلعب الدور الوقائي الذي أثبت كفاءة وفاعلية ومقدرة. وتشكل برامج تعميم عبارة «سايبر هانزاي تايساكو» وتعميقها محور نجاح جهود التوعية والوقاية ولا تقتصر برامج التوعية على الاعلانات المقترحة التي أشرنا لها آنفاً بل تمتد جهود التوعية إلى محاضرات تلقي في المدارس والجامعات والشركات والمصانع، إذ يقول مدير إدارة مكافحة جرائم السايبر في محافظة «شيبا» وهي واحدة من (٤٧) محافظة في اليابان، أنه قدم خلال عام ٢٠٠٨ م، (١٦٥٠) محاضرة في مواقع مختلفة داخل هذه المحافظة. هذا بالاضافة إلى المطبقات والدوريات الشيقة التي تتناسب مع جميع المستويات والفئات العمرية والتي تصل إلى المنازل وأماكن العمل والمدارس بشكل منتظم، حتى أصبح البعض يسعى للحصول عليها.

لا شك أن تنفيذ استراتيجية الشرطة اليابانية لمكافحة جرائم السايبر بالكفاءة البالغة والتكلفة الباهظة، قد حقق النجاح المنشود، لاستناده إلى مؤسسات المجتمع المدني المنظم تحت مظلة أجهزة أمنية متداخلة مع المجتمع المدني.

ويكفي القول بأن اليابان، رغم تقدمها في استخدام الحاسب الآلي وشبكات الانترنت في كافة المعاملات العامة والخاصة، ورغم الانتشار الواسع لشبكات الانترنت ووسائطها الثابتة والمنقولة فإنها تأتي في المرتبة (١٢) بين دول العالم الأكثر تضرراً من جرائم السايبر، وذلك من حيث عدد جرائم السايبر المسجلة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، كما أنها لم تكن ضمن الدول الاثنتى عشرة الكبرى المصدرة لجرائم السايبر المعروفة بـ «The dirty dozen»، وتلك هي نتائج الجهود الاستراتيجية التي أشرنا لها.

الخاتمة

١ ـ الخلاصة

نختتم هذا البحث بايجاز ما تقدم في محاوره الأربعة، الأمن القومي العربي، مؤسسات المجتمع المدني، العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي و تطبيقات الأمن المجتمعي كما يلي:

أولاً: يعتقد البعض أن عبارة الأمن القومي العربي لها مدلولات إثنية تعيد إلى الذاكرة شعارات القومية العربية التي قد تجرنا إلى قضايا العنصرية المثيرة للجدل، لذا ينبغي الاشارة هنا أن عبارة الأمن القومي العربي لدى الأجهزة الأمنية العربية تعني الأمن الوطني للدول العربية -Na tional Security of the Arab Countries وتجري معالجة المشكلات الأمنية للدول العربية بهذا المفهوم للارتباط الوثيق بين الدول العربية. فالدول العربية مثل غيرها من المجموعات الاقليمية المعروفة في العالم لها مصالح مشتركة بحكم التاريخ، والجغرافيا، الثقافة، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

للـدول العربيـة أهـداف أمنيـة قومية مشـتركة نصت عليهـا المواثيق والقـرارات والاعلانات الصادرة عـن الجامعة العربية التي تمثل قمة الشرعيـة العربيـة. وفي مقدمة الأهـداف الأمنية للـدول العربية التي تعهـدت الجامعة العربية برعايتهـا، المحافظة على جميع أراضي الدول العربيـة ومواردهـا الطبيعيـة والموروث الثقـافي لشـعوبها. ويُعد أي اعتداء على هذه الأهداف تهديداً أمنياً لجميع الدول العربية.

حرصـت الـدول العربيـة على العمـل الأمني المشـترك منذ تأسـيس جامعـة الدول العربيـة، ويُعد مجلس وزراء الداخليـة العرب، المعني مبـاشرة بالأمـن العـربي، أحد أهـم مجالـس جامعـة الـدول العربية وأكثرها نشـاطاً وانجازاً أمنياً. وتجد الخطط والاستراتيجيات الأمنية العربيـة التي يرعاها مجلس وزراء الداخليـة العرب القبول والاجماع بـين الـدول العربيـة، مما يعـزز وحدة أهـداف الأمن القومـي العربي وانسجام تطلعات شعوبها الأمنية.

لـكل دولة عربية خصوصيتها السياسـية والأمنية ومصالحها الوطنية واسـتقلالها التـام في اتخاذ قراراتها الأمنية، الا أنـه أصبح من الثوابت أن الـدول العربية مجتمعة أو منفردة تمنح الأولية في سياسـاتها للأمن القومـي العـربي والمصالـح المشـتركة. ويتضح هـذا من المشـاورات المتكررة بين القادة والمسؤولين العرب في القضايا الخاصة والعامة.

رغم ما تقدم، في تقديرنا أن منظومة الأمن القومي العربي مازالت في حاجة إلى جهود كبيرة وبيان للرؤية وتحديد دقيق للأهداف والغايات وادراك للمهددات الحقيقيـة. ويتطلب ذلك ادراك المتغيرات الأمنية الاقليمية والدولية والأولويات المجتمعية والقراءة الواعية للمستقبل

الأمني العالمي وحلحلة القضايا الأمنية التقليدية بقرارات عملية. كما يتطلب ذلك التواصل والتقارب والارتكاز على مؤسسات المجتمع المدني العربي على المستوى الوطني والاقليمي.

ثانياً: رغم اختلاف المفكرين والمنظرين حول مفهوم المجتمع المدني، الا أننا نرى أن اختلافهم كان اختلاف أجيال وتباين معتقدات وأيديولوجيات، ساعد على تطور المفهوم مع تطور الانسان واحتياجاته الأمنية عبر القرون الخمسة الماضية.

المجتمع المدني هو المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أهداف أمن المجتمع فالدولة ثم الاقليم ولكن عندما نضع مفهوم المجتمع المدني موضع التنفيذ والأداء الاستراتيجي تلعب المعتقدات والايديولوجيات آليات التنفيذ ونهج تحقيق الغايات.

١ ـ في الفكر الغربي المعاصر يقوم المجتمع المدني على:

أ ـ حرية السوق.

ب ـ الديمقراطية الليبرالية.

جـ ـ المواطنة التي يحددها قانون المجتمع.

د ـ امتداد المصالح عبر الحدود الدولية.

٢ـ في الفكر الاشتراكي الذي بدأ يتقارب مع الفكر الرأسمالي بعد انهيار المعسكر الشرقي، يقوم المجتمع المدني على،

أ ـ الديمقراطية الموجهة.

ب ـ الملكية العامة.

جـ ـ الاقتصاد الموجه.

د ـ توزيع الثروة.

أما في الفكر الاسلامي فالمجتمع المدني، هو المجتمع الايماني القائم على قيم الدين الحنيف، بعيداً عن المفهوم الغربي للمجتمع المدني القائم على أصول علمانية تبعده عن قيم الأديان وتأثيراتها. فالفارق بين المفهوم الاسلامي للمجتمع المدني والمفهوم الغربي يكمن في الأسس والقيم التي تقوم عليها المجتمعات. لقد أرسى الدين الاسلامي أسس وقواعد المجتمع المدني قبل أكثر من (١٤) قرناً، ويكفي هنا الاشارة إلى آيات من القرآن الكريم للدلالة على ما نقول: ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾(سورة المائدة) ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴿١٢٥﴾﴾(سورة النحل) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهَ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ (سورة الحجرات) ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (سورة الاسراء)﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾(سورة قريش)﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾ (سورة المعارج).

إن الحديث عن المجتمع المدني في عالمنا الاسلامي اليوم ليس هو مشروعاً عصرياً، وإن بذلت جهود تنظيرية لتحديثه وتطويره. كما أن الاسلام يملك من أدوات البناء الاجتماعي ما هو كفيل ببناء مجتمع مدني سليم من أمراض المجتمع المدني الذي دعا له الكُتَّاب الأوروبيون، ويردد صداهم باسم الحداثة والحرية وحقوق الانسان، الكُتُّاب يعيشون حالة ارتباك الرؤية، وفقدان المنهجية العلمية في الابداع أو النقد والتبني ومحاولة الدعوة إلى التغريب، وتكرار القديم بمصطلحات حديثة. وينبغي أن نشير هنا إلى أن بناء المجتمع المدني وتحقيق الأمن القومي هدف إنساني تسعى لتحقيقه فلسفات ونظريات متعددة، غير أن هذه النظريات تختلف فيما بينها في تحديد شخصية المجتمع المدني وطريقة بنائه ودوره المرسوم.

ثالثاً: مما تقدم يتضح لنا أن مؤسسات المجتمع المدني تتصف بخصائص ثلاثة هي: الطوعية في تقديم خدمات نافعة للمجتمع، المؤسسية والاستقلالية.

كما تتضح الوظائف التي ينبغي أن تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني وهي:

١ ـ جمع وترتيب المصالح المشتركة.

٢ـ تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

٣ـ حل المنازعات المحلية.

٤ ـ تنظيم وإدارة أعمالها بالتوافق.

٥ ـ تحقيق الشراكة.

٦ ـ مساعدة الدولة وترشيد الأداء العام.

ومن هنا تنبع علاقة مؤسسات المجتمع المدني بمصالح الأمن القومي للدول. إن المجتمع المدني بمختلف مفاهيمه وآليات عمل مؤسساته هو العمود الفقري لقضايا الأمن الوطني. ولا نعني بقضايا الأمن الوطني الأمن السياسي الذي يتبادر دائما إلى الأذهان فحسب، بل نعني الأمن بمفهومه الشامل. إن بقاء نظام سياسي معين أو سيطرة حزب محدد على مقاليد الأمور في الدولة لا يعني الأمن القومي بمفهومه الشامل (موضوع بحثنا هذا) الأمن القومي أكبر من الدول ومؤسسات الحكم. إن الاخلال بمصالح الأمن القومي لا يعني سقوط حكومة معنية أو زوال نظام سياسي بل هو للوطن بأسره بالاعتداء على الأرض أو الموارد الطبيعية أو الموروث الثقافي أو المعتقدات.

إن أهداف مؤسسات المجتمع المدني رغم استقلالها عن سلطة الدولة،ورغم اختلافها أحياناً مع الدولة وأجهزتها الرسمية لا تعتبر بأي شكل من الاشكال موجهة ضد الدولة. إن الدولة ونظم الحكم ما هي إلا جزء من منظومة المجتمع المدني في المقام الأول. والدولة في خدمة المجتمع المدني كما أن مؤسسات المجتمع في خدمة الدولة طوعاً ودون مقابل.

ولا يتحقق هذا الانسجام وتبادل الأدوار والشراكة الحقيقية لخدمة مصالح الأمن القومي، مالم يتم بناء مؤسسات المجتمع المدني على أسس وقيم المجتمع وبرعاية وتسهيلات من الدولة وأجهزة الحكم. ولا يعني هذا سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني أو التأثير

عـلى قراراتهـا. بـل ينبغـي بنـاء مؤسسـات المجتمـع المدني بتشـجيع من الدولة دون سـيطرة أو تأثير. فالدولة لا تسـتفيد من مؤسسـات المجتمـع المـدني الموجهة منها، مالم تكن تلك المؤسسـات حرة وناقدة ولكن مدركة لوظيفتها في خدمة مصالح الأمن القومي.

إن اهمال مؤسسـات المجتمع المدني أو استغلالها من قبل الدولة يفتح الأبـواب أمام مؤسسـات المجتمع المـدني العابرة للحـدود واختراق مؤسسـات المجتمـع المـدني الوطنيـة. إننا نعيـش اليـوم في ظل عولمة فتحت الأبواب لمؤسسات المجتمع المتمثلة في المنظمات الطوعية التي كادت أن تسـيطر على قـرارات الشرعية الدولية، مـن خلال تعاونها المتناي مع الأمم المتحدة، وخدماتها للشعوب المستضعفة.

رابعـاً: هنالـك تطبيقـات ناجحـة للأمـن المجتمعـي القائم على مؤسسـات المجتمع المدني، يمكن دراسـتها والاستفادة منها. وقد أشرنا نموذجاً لذلـك التجربة اليابانيـة في مواجهة الجرائـم الالكترونية التي تُعد في نظر اليابـان من مهددات الأمني القومي اليابـاني لارتباطها بالجرائم الاقتصادية والتجارة الالكترونية.

ولعـل الندوة التـي تنظمها جامعة نايـف العربية للعلـوم الأمنية حول " دور مؤسسـات المجتمـع المـدني في التوعية الأمنية " تأتي في سـياق ترقية الوعـي الأمني وصولاً إلى ما حققته الاسـتراتيجية اليابانيـة لمواجهة الجرائم السايبرانية، على سبيل المثال.

٢ ـ التوصيات

١ ـ العناية بنشر ثقافة المجتمع المدني وفق أسس وقيم المجتمعات العربية وموروثهـا الثقـافي، دون اللجوء إلى التقليـد أو نقل مفهوم المجتمع المدني السائد في الغرب.

٢ ـ سن تشريعات منظمة ومحفزة لبناء مؤسسات المجتمع المدني المستقلة ومنحها كافة الحريات التي تمكنها من القيام بدورها في حماية مصالح الأمن القومي العربي.

٣ـ إدخال ثقافة المجتمع المدني في مناهج التعليم وفق أسس ومبادىء وقيم تساعد على الارتباط بالوطن والهوية الحضارية.

٤ ـ توعية المجتمع بأهداف الأمن القومي ومهدداته على المستوى الوطني والاقليمي.

٥ ـ العمل على بلورة رؤية أمنية للمجتمعات العربية في ضوء احتياجاتها الحقيقية لضمان مساندتها.

٦ ـ تحسين صورة المؤسسات الأمنية في الدول العربية وإظهار العملية الأمنية بوجهها المشرق الذي يُعنى بالمجتمع المدني ويتعاون ويتكامل معه.

٧ ـ تحقيق تواصل وشراكة حقيقية بين أجهزة الأمن القومي والمجتمع المدني ومؤسساته.

٨ ـ تأكيد مكانه الأمن القومي وتقدمه على كافة الأوليات واعتباره مسؤولية الجميع.

٩ ـ إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بالأمن القومي العربي وصولاً إلى رؤية وتطلعات مقروءة ونظريات للأمن القومي العربي مقبولة ومقنعة.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

أبـو زهـرة، محمد، ١٩٧٦م، الجريمـة والعقاب. الجـزء الأول. القاهرة: دار الفكر.

البشرى، محمد الأمين، ٢٠٠٨م، من نظام العدالة الجنائية إلى العدالة الجنائية المجتمعية، أبوظبي. الفجر.

البـشرى، محمـد الأمـين، ٢٠٠٠م، الأمـن العـربي ـ المقومـات والمعوقـات الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الجحني، علي فايز، ١٩٨٩م، المفهوم الأمني في الاسلام «مجلة الأمن». العدد الثاني، وزارة الداخلية المملكة العربية السعودية.

عبدالمولى، سـيد شـوربجي، ١٩٩٢م، المتغـيرات الدولية وانعكاسـاتها على الأمن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١٤٢.

لطفي، طلعت ابراهيم، ٢٠٠٤م، العمل الخيري والانساني في دولة الامارات العربيـة المتحدة. أبوظبـي: مركز الامارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية.

مجلـس وزراء الداخليـة العـرب، ١٩٨٣م، الاسـتراتيجية الأمنيـة العربيـة: الدورة الثانية بغداد: مجلس وزراء الداخلية العرب.

منجـود، مصطفـى محمـود، ١٩٦٦م، الأبعـاد السياسـية لمفهـوم الأمـن في الاسلام. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

المنشـاط، عبدالمنعم، ١٩٨٦م، الأمم المتحدة ومفهوم الأمن « مجلة السياسة الدولية»، عدد ٨٤ سنة ١٩٨٦ القاهرة: دار الأهرام.

مهنا، محمد نصر، ١٩٩٦م، الأمن القومي العربي في عالم متغير. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alagappa Muthiah , civil socirty and political changes in Asia stanford: stanford university, 2004

Edwardw, Michael. civil society. cambridge, polity press, 2004 Zaleski , pawel. Tocqueville on Civilian Society: Romantic vision of the Dichotmic Structure of social Reality oxfor of: James cuwey,1999.

Japanese self defence forees, analatical annual remrt. tokyo: Goverment publications , 2008

Harold Brown , Thinring about National Security New York: Mill an,1983

Pollock , Graham. " Civil Soaety Theory and Evro ـ Nationalism " Studies in Social Political Thought. 2001 (4 ـ march)